Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences
Economic and entrepreneurship studies series

آليات التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: إطار نظري ومعوقات التطبيق التنموي

الدكتور الامين محسن الامين

نائب رئيس جامعة جزر القمر

تاريخ ارسال الدراسة 2025/11/12 تاريخ قبول الدراسة 2025/12/30 تاريخ النشر 2026/1/30

الملخص : تعد المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في ظل التحولات العالمية الراهنة، إلا أن عجز الضمانات الائتمانية التقليدية خلق فجوة تمويلية مزمنة تحول دون نموها. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة نظرية معمقة لآليات التمويل الإسلامي ودورها في سد هذه الفجوة كبديل تنموي مبتكر. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة الصياغ التمويلية (المرابحة، المشاركة، السلم، والاستصناع) وتحليل معوقات تطبيقها في الواقع المصرفي. وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي، بتركيزه على الاقتصاد الحقيقي وقاعدة المشاركة في المخاطر، يوفر حصانة ائتمانية ضد التقلبات المالية، إلا أن هناك تحديات هيكلية تتعلق ببيئة الحوكمة والتشريعات الضريبية وارتفاع تكاليف الرقابة. وتؤكد الدراسة في رؤيتها المستقبلية أن دمج التكنولوجيا المالية- (FinTech) كالذكاء الاصطناعي والبلوكشين- هو المخرج الاستراتيجي لتقليل التكاليف وتعزيز الشفافية الائتمانية. وتوصي الدراسة بضرورة إيجاد أطر تشريعية مرنة تحمي حقوق الشركاء وتفعل صناديق التكافل الائتماني لتعزيز الدور التنموي للصيرفة الإسلامية في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المشروعات الصغيرة، الاقتصاد الحقيقي، التكنولوجيا المالية (FinTech)، التنمية المستدامة، حوكمة المخاطر.

Abstract: Small enterprises represent the primary pillar for achieving economic sustainability amidst current global transformations. However, the lack of traditional credit collateral has created a chronic financing gap hindering their growth. This study aims to provide an in-depth theoretical approach to Islamic finance mechanisms and their role in bridging this gap as an innovative developmental alternative. The research employs a descriptive-analytical methodology to discuss various financing instruments (Murabaha, Musharaka, Salam, and Istisna) and analyze the obstacles to their implementation in banking reality. The study concludes that Islamic finance—focusing on the real economy and the Risk-Sharing principle—provides financial immunity against economic fluctuations. Nevertheless, structural challenges persist regarding the governance environment, tax legislation, and high monitoring costs. The study asserts in its future outlook that integrating Financial Technology (FinTech)—such as Artificial Intelligence and Blockchain—is the strategic solution to reducing costs and enhancing credit transparency. It recommends establishing flexible legislative frameworks to protect partners' rights and activating Takaful credit funds to bolster the developmental role of Islamic banking in the digital age.

Keywords: Islamic Finance, Small Enterprises, Real Economy, FinTech, Sustainable Development, Risk Governance.

المقدمة

ترى الدراسات الاقتصادية المعاصرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تهي العمود الفقري للاقتصاد العالمي، وقاطرة النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ حيث تشكل هذه المشروعات في المتوسط أكثر من 90%

1/30/2026

من إجمالي المؤسسات الإنتاجية، وتساهم بنسب تتراوح ما بين 50% إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن دورها المحوري في استيعاب القوى العاملة وتقليص معدلات البطالة (الأسرج، 2012؛ بن ملقي ومناصرة، 2016). وبالرغم من هذه المكانة الجوهرية، إلا أن هذا القطاع يواجه معضلة هيكلية تتمثل في الفجوة التمويلية (Financing Gap)؛ إذ يتردد النظام المصرفي التقليدي في تمويلها نظراً لارتفاع مؤشرات المخاطرة، والافتقار إلى الضمانات العينية المتشددة، وضعف السجلات الائتمانية التاريخية لهذه المشروعات (الزيتوني، 2012؛ Herş, 2025) .

في ظل هذا العجز الائتماني، يبرز التمويل الإسلامي كخيار استراتيجي ونموذج تنموي مستدام لتجاوز عقبات التمويل التقليدي. فالتمويل الإسلامي لا يُقدم نفسه كمجرد منظومة أخلاقية تمنع الربا فحسب، بل كإطار اقتصادي وظيفي يعتمد على مبدأ المشاركة في المخاطر (Risk Sharing) بدلاً من نقل المخاطر (Risk Transfer) الذي يقوم عليه النظام الربوي (الرشيدي، 2020؛ Milhem, 2024) ، وتتجسد هذه الفلسفة في قاعدة الغنم بالغرم، التي تجعل المؤسسة التمويلية شريكاً حقيقياً لصاحب المشروع، حيث يرتبط العائد المادي بنجاح الاستثمار الفعلي والنشاط الإنتاجي، مما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد المالية نحو القطاعات الحقيقية بعيداً عن الفقاعات المالية (أحمد ومحمد، 2016؛ Milhem, 2024؛ Herş, 2025).

إن التحدي الذي يواجهه البحث الحالي يكمن في تحليل مدى قدرة الصيغ التمويلية الإسلامية -سواء كانت قائمة على المديونية كالمرابحة، أو على المشاركة كالمضاربة والمشاركة، أو على السلم والاستصناع- على سد هذه الفجوة التمويلية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب (عدة وبوساحة، 2021). فبينما يرى البعض أن التمويل الإسلامي هو الأقدر على الشمول المالي للفئات المهمشة والمبدعين الشباب، يرى آخرون أن الواقع العملي لا يزال أسير صورية العقود وهيمنة المرابحة التي تشبه القروض التقليدية في أثرها المالي (الزيتوني، 2012؛ عبد اللطيف، 2022) .

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: **ما هو الإطار النظري والمفاهيمي للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، وكيف يمكن لهذه الصيغ أن تعالج أزمة التمويل التي تواجه هذا القطاع في ظل التحديات التشريعية والإجرائية الراهنة؟**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والتمويل الإسلامي

المطلب الأول: تعريف المشروعات الصغيرة ومعايير تصنيفها

تُجمع الأدبيات الاقتصادية على أنه لا يوجد تعريف موحد وجامع للمشروعات الصغيرة يحظى باتفاق دولي، وذلك نظراً لتباين الهياكل الاقتصادية، ومستويات النمو، واختلاف دور هذه المشروعات من دولة إلى أخرى (الأسرج، 2012؛

الرشيدي، 2020) ، فالمشروع الذي يُصنف صغيراً في اقتصاد صناعي ضخم كالولايات المتحدة، قد يُعتبر مشروعاً متوسطاً أو حتى كبيراً في دولة نامية (الزيتوني، 2012؛ Herş, 2025).

وعلى الرغم من هذا التباين، يمكن تصنيف المعايير المستخدمة في التعريف إلى اتجاهين رئيسين:

1. **المعايير الكمية:** وهي الأكثر شيوعاً، وتعتمد على مؤشرات إحصائية مثل عدد العمال، وهو المعيار الأكثر استخداماً في القوانين العربية، حيث غالباً ما يُحدد المشروع الصغير بما لا يتجاوز 50 عاملاً (عدة وبوساحة، 2021؛ Milhem, 2024)، كما تشمل المعايير الكمية حجم رأس المال المستثمر ودوران المبيعات السنوية، وهي معايير تتأثر بشدة بتقلبات أسعار الصرف والتضخم، مما يجعلها أقل استقراراً من معيار العمالة (عبد اللطيف، 2022؛ بن ملقي ومناصرة، 2016).
2. **المعايير النوعية:** وتركز على الخصائص الوظيفية للمشروع، مثل اندماج الملكية مع الإدارة، حيث يقوم صاحب المشروع نفسه بإدارته، ومحدودية الحصة السوقية، والاستقلالية القانونية عن الشركات الكبرى (الرشيدي، 2020؛ أحمد ومحمد، 2016).

ويرى الباحثون أن المشروعات الصغيرة تُمثل قاطرة النمو لقدرتها الفائقة على توليد فرص عمل بتكلفة رأسمالية منخفضة مقارنة بالصناعات الكبرى، فضلاً عن دورها في دعم سلاسل التوريد والابتكار المحلي (Milhem, 2024؛ الأسرج، 2012) . ومع ذلك، فإن هذه المشروعات تعاني من أزمة هوية ائتمانية تجعل وصولها إلى مصادر التمويل التقليدية أمراً بالغ الصعوبة نتيجة افتقارها للضمانات المؤسسية (Herş, 2025؛ الزيتوني، 2012).

المطلب الثاني: ماهية التمويل الإسلامي ومبادئه الحاكمة

يُعرف التمويل الإسلامي بأنه منظومة ائتمانية واستثمارية متكاملة تستمد مرجعيتها من أحكام الشريعة الإسلامية، وهي لا تهدف فقط إلى تحقيق الربح، بل تسعى لتحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية (الرشيدي، 2020؛ Milhem, 2024) . إن ما يميز التمويل الإسلامي عن النظام الوضعي هو استبدال علاقة الدائن والمدين القائمة على الفائدة، بـ علاقة الشراكة أو البيع والتبادل المرتبطة بالأصول الحقيقية (أحمد ومحمد، 2016؛ Herş, 2025).

وتقوم هذه المنظومة على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تمثل صمام أمان للمشروعات الصغيرة:

1. **تحريم الربا (الفائدة المصرفية):** ينطلق التمويل الإسلامي من أن النقود ليست سلعة في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتبادل القيم. وبالتالي، فإن أي زيادة مشروطة على رأس المال دون جهد أو مخاطرة تُعد رباً محرماً (الرشيدي، 2020؛ عبد اللطيف، 2022). هذا المبدأ يحمي المشروعات الصغيرة من تراكم الديون وفوائد التأخير التي غالباً ما تؤدي إلى إفلاسها في النظم التقليدية (عدة وبوساحة، 2021؛ الأسرج، 2012).

1/30/2026

2. **قاعدة الغنم بالغرم (المشاركة في المخاطر):** تعني هذه القاعدة أن الحق في الربح مرتبط بالاستعداد لتحمل الخسارة. في التمويل الإسلامي، لا يجوز للممول أن يضمن لنفسه ربحاً ثابتاً بينما يتحمل صاحب المشروع الصغير وحده مخاطر السوق (أحمد ومحمد، 2016؛ Milhem, 2024) ، هذا التوازن يحفز المصرف الإسلامي على دراسة جدوى المشروع بدقة، لأنه أصبح شريكاً في النتيجة) Herş, 2025؛ الزيتوني، 2012).

3. **تحريم الغرر والجهالة:** يفرض التمويل الإسلامي الشفافية المطلقة في العقود، بحيث تكون حقوق والزامات الأطراف واضحة تماماً. هذا يمنع استغلال المؤسسات الكبرى للمشروعات الصغيرة من خلال بنود تعاقدية غامضة أو مخاطر غير محسوبة (الزيتوني، 2012؛ بن ملقي ومناصرة، 2016).

4. **الارتباط بالنشاط الإنتاجي (الاقتصاد الحقيقي):** يشترط التمويل الإسلامي وجود أصول مادية خلف كل عملية تمويل(Asset-backed financing) . فلا يجوز تمويل الديون بالديون أو تداول المشتقات المالية الوهمية (Herş, 2025؛ عدة وبوساحة، 2021) . بالنسبة للمشروع الصغير، يعني هذا أن التمويل سيوجه مباشرة لشراء الآلات، أو المواد الخام، أو الأصول، مما يضمن استخدام المال في الغرض التنموي المخصص له (الأسرج، 2012؛ Milhem, 2024).

5. **البعد الأخلاقي والاجتماعي:** لا يقتصر التمويل الإسلامي على الجوانب الفنية، بل يراعي المقاصد الشرعية مثل منع احتكار الثروة، وتوجيه التمويل نحو المشاريع التي تنفع المجتمع وتخلق أثراً بيئياً وإنسانياً إيجابياً (الرشيدي، 2020؛ عبد اللطيف، 2022).

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة

يمتاز التمويل الإسلامي بتعدد أدواته وتنوعها لتلبية مختلف الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للمشروعات الصغيرة. وتصنف هذه الصيغ نظرياً إلى ثلاثة محاور رئيسة: صيغ القائمة على المديونية، وصيغ القائمة على المشاركة، وصيغ التمويل التشغيلي والتبادلي (الأسرج، 2012؛ الرشيدي، 2020).

المطلب الأول: صيغة المرابحة للآمر بالشراء

تُعد المرابحة للآمر بالشراء الأداة الأكثر استقطاباً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة المالية الإسلامية المعاصرة، حيث تشير الإحصاءات إلى هيمنتها على أكثر من ثلثي المعاملات التمويلية في المصارف الإسلامية (Milhem, 2024؛ Herş, 2025).

1. **المفهوم والإجراءات:** تقوم هذه الصيغة على طلب يتقدم به صاحب المشروع الصغير للمصرف لشراء أصل معين (آلات، مواد خام، عقار)، مع الوعد بشرائه من المصرف بعد تملكه، مقابل هامش ربح معلوم يُضاف

إلى التكلفة الأصلية (الزيتوني، 2012؛ عدة وبوساحة، 2021). وتمر العملية بثلاث مراحل تعاقدية: الوعد بالشراء، شراء المصرف للأصل وتملكه، ثم بيعه للعميل بالتقسيط (أحمد ومحمد، 2016).

2. **ملاءمتها للمشروعات الصغيرة:** تكمن أهمية المرابحة للمشاريع الصغيرة في توفير الأصول الثابتة دون الحاجة لسيولة نقدية ضخمة في بداية المشروع. كما أنها تتميز بوضوح الكلفة المالية، مما يساعد صاحب المشروع على التخطيط المالي الدقيق وتحديد التدفقات النقدية الخارجة (عدة وبوساحة، 2021؛ الأسرج، 2012). ويرى الباحثون أن سهولة إجراءاتها مقارنة بالمشاركات تجعلها الخيار المفضل للمؤسسات التمويلية لتقليل مخاطر عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) التي يعاني منها أصحاب المشاريع الصغيرة (الزيتوني، 2012؛2024 ,Milhem).
3. **التحديات والانتقادات:** رغم كفاءتها، تواجه المرابحة انتقادات تنموية؛ إذ يُنظر إليها كصيغة مديونية تزيد من عبء الالتزامات المالية على المشروع الناشئ (أحمد ومحمد، 2016)، كما تبرز إشكالية صورية التملك في بعض التطبيقات العملية، حيث يكتفي المصرف بالإجراءات الورقية دون تحمل حقيقي لمخاطر الأصول، مما يجعلها قريبة من القرض الربوي في جوهرها الاقتصادي (Herş, 2025؛ الرشيدي، 2020).

المطلب الثاني: صيغ المشاركة والمضاربة

تُمثل هذه الصيغ الفلسفة الحقيقية للتمويل الإسلامي، وهي الأقدر على تحقيق العدالة التوزيعية من خلال ربط عائد رأس المال بالنتائج الفعلية للنشاط الإنتاجي (بن ملقي ومناصرة، 2016؛ عبد اللطيف، 2022).

أولاً: المضاربة (الشراكة بين العمل ورأس المال): في هذه الصيغة، يقدم المصرف الإسلامي التمويل الكامل للمشروع (رب المال)، بينما يقدم صاحب المشروع الصغير خبرته وإدارته (المضارب). ويتم توزيع الأرباح بنسبة شائعة متفق عليها، وفي حال الخسارة المالية يتحملها المصرف وحده، بينما يخسر صاحب المشروع جهده ووقت عمله (الرشيدي، 2020؛ Milhem, 2024).

- **الميزة التنموية:** تُعد المضاربة الصيغة المثالية للمبدعين والشباب الذين يمتلكون أفكاراً ابتكارية ويفتقرون لرأس المال والضمانات الائتمانية (الأسرج، 2012؛ عبد اللطيف، 2022). فهي تحرر المبتكر من ضغط الديون وتجعل المصرف حريصاً على تقديم الاستشارات الفنية لضمان نجاح استثماره (Herş, 2025).

ثانياً: المشاركة (الشراكة في رأس المال والإدارة): تتخذ المشاركة شكلاً أكثر اندماجاً، حيث يساهم المصرف والعميل في رأس المال بنسب متفاوتة، ويشتركان في الإدارة أو يفوض أحدهما الآخر. وتوزع الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسائر فتوزع بدقة حسب نسبة المساهمة في رأس المال (بن ملقي ومناصرة، 2016؛ الزيتوني، 2012).

- **المشاركة المتناقصة:** يبرز هنا نموذج المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وهي صيغة عبقرية للمشروعات الصغيرة، حيث يشتري صاحب المشروع حصة المصرف تدريجياً من الأرباح المحققة حتى يتملك المشروع بالكامل (Milhem, 2024؛ عدة وبوساحة، 2021).

.3معوقات التطبيق العملي للمشاركات: بالرغم من تفوقها النظري، تظل نسبة المشاركات ضئيلة جداً في الواقع (أقل من 5 %غالباً)، ويعزو الباحثون ذلك إلى ارتفاع مخاطر الأخلاق (Moral Hazard)، حيث قد يقوم صاحب المشروع بإخفاء الأرباح الحقيقية، إضافة إلى ارتفاع كلفة الرقابة والمتابعة التي يحتاجها المصرف الإسلامي للتأكد من سلامة التصرفات المالية للمشروع الصغير) Herş, 2025؛ الزيتوني، 2012؛ أحمد ومحمد، 2016) .

المطلب الثالث: صيغ التمويل التشغيلي (السلم والاستصناع والإجارة)

تستهدف هذه الصيغ توفير السيولة النقدية أو الأصول الإنتاجية بطرق تتناسب مع طبيعة الإنتاج في المشاريع الصغيرة.

1. **صيغة السلم (تمويل رأس المال العامل):** السلم هو شراء سلعة موصوفة في الذمة بتمويل معجل (نقد) وتسليم مؤجل. وهو يعمل كأداة تمويل مسبق للمنتجين الصغار (أحمد ومحمد، 2016؛ الرشيدي، 2020).

- **الأثر التنموي:** يحل السلم مشكلة السيولة الفورية للمزارعين والصناعيين الصغار لتغطية تكاليف التشغيل والأجور قبل ظهور المنتج النهائي. المصرف هنا يشتري الإنتاج مقدماً بسعر أقل قليلاً من سعر السوق المستقبلي، مما يوفر له ربحاً وللمشروع سيولة (Herş, 2025؛ عدة وبوساحة، 2021).

2. **صيغة الاستصناع (تمويل التصنيع والإنشاء):** يناسب الاستصناع المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع المقاولات، الورش الحرفية، والبرمجيات. حيث يطلب المصرف من المشروع تصنيع عين بمواصفات محددة (الزيتوني، 2012؛ Milhem, 2024).

- **الاستصناع الموازي:** يمكن للمصرف أن يدخل في عقد استصناع مع العميل (صاحب المشروع) وعقد آخر موازٍ مع جهة منفذة، مما يوفر غطاءً تمويلياً للمشاريع التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة للتنفيذ (بن ملقي ومناصرة، 2016؛ عدة وبوساحة، 2021).

3. **صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك:** تسمح هذه الصيغة للمشروع الصغير باستئجار المعدات أو العقارات من المصرف مع وعد بتملكها في نهاية المدة بعد سداد أقساط إيجارية (الأسرج، 2012).

- **الميزة:** تخفف هذه الصيغة من الأعباء الضريبية على المشروعات الصغيرة وتسمح لها بتحديث خطوط الإنتاج دون الحاجة لامتلاك الأصول بشكل فوري، مما يحافظ على سيولة المشروع لمواجهة الطوارئ (Milhem, 2024؛ عبد اللطيف، 2022).

تحليل مقارن لكفاءة الصيغ في دعم المشروعات الصغيرة

تؤكد الدراسات الحديثة (Milhem, 2024؛Herş, 2025) أن اختيار الصيغة التمويلية يجب أن يخضع لـ دورة حياة المشروع:

- **مرحلة التأسيس:** تناسبها المضاربة والمشاركة لارتفاع المخاطر.
- **مرحلة النمو:** تناسبها الإجارة والمرابحة لتوسيع الأصول.
- **مرحلة التشغيل:** يناسبها السلم لتوفير سيولة النقد (رأس المال العامل).

إن الفجوة بين نظرية المشاركة وواقع المرابحة تعود في جوهرها إلى قصور في البيئة التشريعية التي لا توفر حماية كافية للممول في عقود المشاركات، مما يدفع المؤسسات المالية الإسلامية قسراً نحو الأمان الائتماني في المرابحة على حساب الأثر التنموي للمشاركات (الزيتوني، 2012؛ أحمد ومحمد، 2016؛Herş, 2025).

المبحث الثالث: معوقات تطبيق التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ومتطلبات النهوض به

على الرغم من المزايا التنموية الفريدة التي يقدمها التمويل الإسلامي، إلا أن الممارسة الميدانية تكشف عن فجوة كبيرة بين الإطار النظري المثالي وبين واقع التطبيق في المؤسسات المالية. وتتنوع هذه المعوقات بين تحديات ائتمانية، وتشريعية، ومؤسسية (الزيتوني، 2012؛Herş, 2025).

المطلب الأول: التحديات الائتمانية والتشريعية (المعوقات الهيكلية)

تُجمع الدراسات (الأسرج، 2012؛Milhem, 2024) على أن طبيعة المشروعات الصغيرة تفرض قيوداً ائتمانية تجعل المصارف الإسلامية تميل إلى الحذر الشديد، ويمكن تفصيل ذلك في النقاط التالية:

1. **مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) :** تعاني المشروعات الصغيرة من ضعف الشفافية المالية وغياب القوائم المحاسبية المدققة، مما يضع الممول الإسلامي أمام مخاطر الاختيار العكسي؛ حيث يصعب التمييز بين المشاريع الجادة والمشاريع عالية المخاطر (الزيتوني، 2012). هذا النقص المعلوماتي يدفع المصارف للتمسك بصيغة المرابحة لأنها تضمن ديناً ثابتاً، والابتعاد عن المشاركات التي تتطلب إفصاحاً مالياً دقيقاً (Herş, 2025؛ عدة وبوساحة، 2021).

2. **ضعف الضمانات العينية:** تعتمد البنوك التقليدية والإسلامية -على حد سواء في الواقع العملي- على الضمانات العقارية. ولأن أصحاب المشروعات الصغيرة غالباً ما يفتقرون لهذه الأصول، فإنهم يُحرمون من التمويل الإسلامي رغم كفاءة مشاريعهم (أحمد ومحمد، 2016). ويرى الباحثون أن التمسك بالضمانات في عقود المشاركة يتنافى مع فلسفة تحمل المخاطر الإسلامية، لكنه يظل ملجأً للمصارف لحماية أموال المودعين (بن ملقي ومناصرة، 2016؛ Milhem, 2024).

3. **الفجوة التشريعية والضريبية:** تعمل معظم المصارف الإسلامية ضمن أطر قانونية صُممت أصلاً للبنوك التقليدية. ففي العديد من الدول، تُعامل الأرباح الناتجة عن عقود المشاركة ضريبياً بشكل يختلف عن الفائدة، مما قد يؤدي إلى ازدواج ضريبي يرفع كلفة التمويل الإسلامي) عدة وبوساحة، 2021؛ Herş, 2025). كما أن غياب قوانين تحمي استثمارات المضاربة في حال إفلاس المشروع الصغير يجعل المصارف تتجنب هذه الصيغة (عبد اللطيف، 2022؛ الرشيدي، 2020).

المطلب الثاني: التحديات الإدارية والمؤسسية (كلفة الرقابة والمخاطر)

يرتبط نجاح التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة بقدرة المؤسسة المالية على المتابعة اللصيقة، وهو ما يصطدم بعدة عوائق إدارية:

1. **ارتفاع تكاليف المراقبة والمتابعة(Monitoring Costs)** : تتطلب صيغ المشاركة والمضاربة إشرافاً ميدانياً وتدقيقاً مستمراً لسير العمل في المشروع الصغير لضمان عدم وجود مخاطر أخلاقية أو سوء إدارة (الزيتوني، 2012).ونظراً لصغر حجم التمويل مقابل كلفة المتابعة العالية، تجد المصارف أن تمويل المشروعات الكبيرة أكثر ربحية وأقل كلفة إدارية (الأسرج، 2012؛ أحمد ومحمد، 2016).

2. **نقص الكوادر البشرية المؤهلة:** هناك ندرة في الموظفين الذين يجمعون بين المعرفة الفقهية العميقة وبين القدرة على تحليل دراسات الجدوى الفنية للمشروعات الصغيرة .(Herş, 2025) هذا النقص يؤدي إلى نمطية في تقديم الخدمات والتركيز على المرابحات الاستهلاكية بدلاً من الابتكار في صيغ التمويل الإنتاجي (Milhem, 2024؛ عبد اللطيف، 2022).

المطلب الثالث: متطلبات النهوض بالتمويل الإسلامي (الحلول والآفاق المستقبلية)

للانتقال بالتمويل الإسلامي من تمويل الاستهلاك إلى تمويل الإنتاج الصغير، تقترح الدراسات الحديثة (Herş, 2025؛ Milhem, 2024) تبني استراتيجيات ابتكارية:

1. **دمج التكنولوجيا المالية(FinTech)** : يمكن لتقنيات (Blockchain) والذكاء الاصطناعي أن تحل معضلة تفتت المعلومات؛ من خلال توفير سجلات مالية رقمية غير قابلة للتلاعب للمشروعات الصغيرة، مما يقلل من كلفة

الرقابة ويزيد من ثقة المصارف في الدخول كشركاء (Milhem, 2024) . كما تساهم المنصات الرقمية في تسهيل وصول أصحاب المشاريع في المناطق النائية إلى التمويل (Herş, 2025).

2. **تفعيل دور صناديق التكافل والوقف:** يُعد إنشاء صناديق تكافلية لضمان مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة بديلاً شرعياً لشركات التأمين التجاري. هذه الصناديق تعمل كغطاء يحمي المصرف في حال تعثر المشروع الصغير لأسباب خارجة عن إرادة صاحبه (أحمد ومحمد، 2016؛ عبد اللطيف، 2022). كما يمكن استخدام أموال الوقف التنموي لتقديم تمويلات القرض الحسن للمشروعات متناهية الصغر لتغطية مراحل التأسيس الأولى (الرشيدي، 2020).

3. **إيجاد بيئة تشريعية موحدة:** يجب على البنوك المركزية إصدار تعليمات خاصة بتنظيم عقود المشاركة للمشروعات الصغيرة، تتضمن معايير محاسبية وشرعية موحدة (Auditing & Sharia Standards)، وتوفير حوافز ضريبية للمؤسسات التي تخصص جزءاً من محفظتها للتمويل التشاركي (عدة وبوساحة، 2021؛ Herş, 2025).

المبحث الرابع: الأهمية التنموية للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة

لا ينظر الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى التمويل كمجرد عملية إقراض واسترداد، بل كأداة وظيفية لتحقيق مقاصد الشريعة في عمارة الأرض وتوزيع الثروة (الرشيدي، 2020). وتكتسب المشروعات الصغيرة أهمية استثنائية في هذا السياق، كونها القناة الأكثر فعالية لتحويل التمويل من طابعه النقدي الساكن إلى طابع إنتاجي حركي يمس حياة الفئات الأقل دخلاً (أحمد ومحمد، 2016؛ Milhem, 2024).

المطلب الأول: الأثر الاقتصادي (النمو، الاستقرار، والتشغيل)

يتمحور الأثر الاقتصادي للتمويل الإسلامي حول فكرة الارتباط العضوي بالإنتاج، ويمكن تحليل هذا الأثر عبر الأبعاد التالية:

1. **تحفيز الاقتصاد الحقيقي ومحاربة التضخم:** على خلاف التمويل التقليدي الذي قد يتوسع في منح الائتمان الاستهلاكي أو المضاربات المالية الوهمية، يشترط التمويل الإسلامي وجود أصل عيني خلف كل درهم يتم منحه (Herş, 2025) . هذا الارتباط بالأصول الحقيقية في المشروعات الصغيرة يضمن توجيه السيولة نحو شراء الآلات والمعدات والمواد الخام، مما يزيد من العرض الكلي للسلع والخدمات ويساهم في استقرار مستويات الأسعار (الأسرج، 2012؛ عدة وبوساحة، 2021). ويؤكد الباحثون أن التمويل الإسلامي يمتلك حصانة ذاتية ضد الفقاعات المالية، لأن الأرباح فيه لا تتولد إلا من نشاط اقتصادي فعلي (Herş, 2025؛ الرشيدي، 2020).

2. **خلق فرص عمل مستدامة وتقليل البطالة:** تتميز المشروعات الصغيرة بكثافة استخدام عنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال. ومن هنا، فإن التمويل الإسلامي عبر صيغ المشاركة والمضاربة يساهم في تحويل العاطلين عن العمل إلى أصحاب مشاريع (أحمد ومحمد، 2016). وتشير الدراسات الميدانية إلى أن تمويل مشروع صغير واحد لا يوفر فرصة عمل لصاحبه فحسب، بل يمتد أثره ليشمل تشغيل أفراد العائلة أو العمالة المحلية، مما يخلق حلقة إنتاجية متكاملة (عبد اللطيف، 2022؛2024 ,Milhem) ، و إن القرض الحسن والمشاركة المتناقصة تمثلان أدوات استراتيجية لتمكين الشباب والخريجين من دخول سوق العمل كمنتجين لا كطالبي وظائف (الرشيدي، 2020).

3. **الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الأزمات:** أثبتت الأزمات المالية العالمية أن المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي هي الأكثر صموداً. ففي حال تعثر المشروع الصغير نتيجة ظروف اقتصادية عامة، فإن التمويل الإسلامي (في صيغ المشاركات) يتقاسم الخسارة مع المشروع، مما يمنع الانهيار المفاجئ للمشروع الصغير ويمنحه فرصة للاستمرار (بن ملقي ومناصرة، 2016؛2025 ,Herş) ، وهذا التأمين المتبادل بين الممول والمتمول يخلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات (الزيتوني، 2012؛2024 ,Milhem).

المطلب الثاني: الأثر الاجتماعي (الشمول المالي، العدالة، والحد من الفقر)

يتجاوز التمويل الإسلامي الأهداف الربحية الصرفة ليمس الجوهر الاجتماعي للتنمية، وذلك من خلال:

1. **تعزيز الشمول المالي (Financial Inclusion) :** تعاني شريحة واسعة من أصحاب المشروعات الصغيرة في المجتمعات الإسلامية من الإقصاء المالي الطوعي؛ حيث يرفضون الاقتراض بالفائدة لأسباب عقدية (الزيتوني، 2012). يوفر التمويل الإسلامي المظلة الشرعية التي تجذب هذه الكتل النقدية والشرائح البشرية إلى داخل النظام المصرفي الرسمي (عدة وبوساحة، 2021) . ومن خلال دمج هؤلاء في الدورة الاقتصادية، يتم تعزيز قاعدة الانتاج الوطني وتقليل الاقتصاد غير الرسمي (Shadow Economy) (Milhem, 2024؛ عبد اللطيف، 2022).

2. **تحقيق العدالة التوزيعية وتفتيت الاحتكار:** في النظام التقليدي، تتركز الثروة في يد أصحاب الضمانات الضخمة، بينما يحرم الصغار من التمويل. أما التمويل الإسلامي، وبفضل مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإنه يوجه التمويل بناءً على كفاءة الفكرة وليس حجم الضمانة (الأسرج، 2012؛ أحمد ومحمد، 2016). هذا التوجه يساعد في تفتيت تركز الثروة ويسمح للفئات الهشة بالصعود الاجتماعي عبر امتلاك وسائل الإنتاج (بن ملقي ومناصرة، 2016؛ الرشيدي، 2020). إن العدالة هنا تتجسد في أن المصرف لا يربح إلا إذا ربح صاحب المشروع الصغير، وهو ما يزيل علاقة الاستغلال التاريخية بين الدائن والمدين (الزيتوني، 2012؛2024 ,Milhem).

3. **تنمية المجتمعات المحلية والحد من الفقر:** تعمل المشروعات الصغيرة غالباً في المناطق الريفية أو النائية. ومن خلال أدوات مثل السلم (في الزراعة) والاستصناع (في الحرف اليدوية)، يساهم التمويل الإسلامي في تثبيت السكان

في مناطقهم وتقليل الهجرة نحو المدن (عبد اللطيف، 2022؛ أحمد ومحمد، 2016). كما أن دمج الزكاة والوقف مع التمويل الأصغر الإسلامي يوفر شبكة أمان اجتماعي تحول الفقراء من متلقين للمساعدات إلى منتجين مكتفين ذاتياً (الرشيدي، 2020؛ Herş, 2025).

المبحث الخامس: سبل تفعيل التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (الرؤية المستقبلية)

إن الانتقال بالتمويل الإسلامي من منطق المديونية إلى منطق المشاركة التنموية يتطلب تبني استراتيجيات تتجاوز العمل المصرفي التقليدي. وتتمثل الرؤية المستقبلية لتطوير هذا القطاع في محورين أساسيين: الرقمنة التقنية، والتكامل مع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (الزكاة والوقف والتكافل) (Milhem, 2024؛Alasrag, 2012).

المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية (FinTech) والابتكار الرقمي

تعد التكنولوجيا المالية المخرج الحقيقي لمعضلة ارتفاع التكاليف الإدارية ونقص المعلومات الائتمانية التي تواجه المشروعات الصغيرة. ويمكن تحليل دور التقنيات الحديثة في النقاط التالية:

1. **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة (AI & Big Data) :** تعاني المصارف الإسلامية من صعوبة تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة التي لا تملك سجلات مالية رسمية. هنا تبرز التكنولوجيا المالية من خلال استخدام التقييم الائتماني البديل (Alternative Credit Scoring)، حيث يتم تحليل بيانات المشروع عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحركة المبيعات الرقمية، وسلوك صاحب المشروع المالي (Milhem, 2024) ، هذا التوجه يقلل من الاعتماد على الضمانات العينية ويحول التركيز نحو كفاءة التدفقات النقدية، مما يفتح الباب لتمويل شريحة واسعة من الشباب المبتكر) Herş, 2025؛ الزيتوني، 2012).

2. **تقنية البلوكشين (Blockchain) والعقود الذكية:** تساهم تقنية البلوكشين في حل مشكلة مخاطر الأخلاق وعدم الثقة في عقود المشاركة والمضاربة. من خلال العقود الذكية (Smart Contracts)، يتم تسجيل جميع المعاملات المالية للمشروع الصغير في سجل رقمي مشفر وشفاف لا يمكن التلاعب به، ويتم توزيع الأرباح آلياً بين المصرف وصاحب المشروع بمجرد تحقيق المبيعات (Milhem, 2024) . هذه الشفافية المطلقة تقلل من حاجة المصرف للمتابعة الميدانية المكلفة، مما يخفض كلفة الرقابة ويجعل صيغ المشاركة أكثر جاذبية للمؤسسات المالية (Herş, 2025؛ الرشيدي، 2020).

3. **التمويل الجماعي الإسلامي(Islamic Crowdfunding) :** تمثل منصات التمويل الجماعي رؤية مستقبلية واعدة، حيث تسمح للمشروعات الصغيرة بجمع رأس المال من عدد كبير من المستثمرين الأفراد عبر الإنترنت وفق صيغ إسلامية (مثل المشاركة في الربح). هذا النوع من التمويل يقلل الضغط على الجهاز المصرفي ويخلق روحاً تعاونية في المجتمع، مع ضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية (Milhem, 2024؛ عدة وبوساحة، 2021).

المطلب الثاني: تفعيل الصناديق التكافلية والوقفية (التكامل المؤسسي)

لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تتحمل وحدها مخاطر تمويل القطاع الصغير؛ لذا فإن الرؤية المستقبلية تقترح بناء منظومة مساندة تعتمد على أدوات الاقتصاد الإسلامي غير الربحي:

1. **الصناديق التكافلية لضمان الائتمان:** يعد إنشاء صناديق تكافلية متخصصة لضمان مخاطر تعثر المشروعات الصغيرة ضرورة استراتيجية. يقوم أصحاب المشروعات والمصارف الإسلامية بالمساهمة في صندوق مشترك يعمل بمبدأ التأمين التعاوني؛ وفي حال تعثر أحد المشاريع نتيجة ظروف قهرية، يقوم الصندوق بتغطية جزء من المديونية (أحمد ومحمد، 2016). هذا النظام يوفر الأمان الائتماني للمصارف ويشجعها على التوسع في منح التمويلات دون المطالبة بضمانات عقارية معجزة (عبد اللطيف، 2022؛ Milhem, 2024).
2. **الوقف النقدي وتنمية المشروعات(Cash Waqf) :** تتجه الرؤية المستقبلية نحو إحياء الوقف النقدي وتخصيصه لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر. يمكن للمؤسسات الوقفية أن تشارك برؤوس أموالها في مشروعات صغيرة بصيغة المضاربة، حيث يذهب ربح الوقف لاستدامة الصندوق وتوسيع قاعدة المستفيدين، بينما يستفيد صاحب المشروع من التمويل دون أعباء فوائد (الرشيدي، 2020). كما يمكن للوقف أن يمول حاضنات الأعمال التي توفر التدريب والدعم الفني مجاناً للصناعيين الصغار (عبد اللطيف، 2022؛ Herş, 2025).
3. **دمج الزكاة في التمويل الأصغر:** يمكن توجيه جزء من أموال الزكاة (تحت مصرف الغارمين أو الفقراء) ليس كمساعدات استهلاكية، بل كتمويل دوار أو قروض حسنة للمشروعات المتناهية في الصغر (Micro-entrepreneurship) . هذا يحول مستحق الزكاة من شخص يعتمد على الإعانة إلى شخص منتج يخرج من دائرة الفقر نهائياً (أحمد ومحمد، 2016؛ Milhem, 2024).

المطلب الثالث: متطلبات البيئة الحاضنة (التشريع والحوكمة)

لتفعيل الرؤيتين التقنية والاجتماعية، لا بد من توافر شروط بيئية محددة:

- **الحوكمة الشرعية الرقمية:** ضرورة وجود هيئات رقابة شرعية تتقن التكنولوجيا المالية لضمان شرعية العقود الذكية ومنصات التمويل الجماعي (Herş, 2025).
- **التشريعات المرنة:** مطالبة البنوك المركزية بوضع أطر قانونية تسمح للمصارف الإسلامية بامتلاك حصص في الشركات الصغيرة (Equity Participation) دون قيود بيروقراطية مشددة (عدة وبوساحة، 2021؛ الزيتوني، 2012).

- **التحفيز الضريبي:** منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي تلتزم بمعايير الشفافية الرقمية، وللمصارف التي تتوسع في صيغ المشاركة بدلاً من المرابحة (الأسرج، 2012؛ Milhem, 2024).

الخلاصة

بعد الدراسة والتحليل، توصل البحث إلى النتائج التالية:

بعد دراسة الأطر النظرية لآليات التمويل الإسلامي وتحليل معوقات تطبيقها التنموي، توصل البحث إلى المنظور الختامي التالي:

1. **الكفاءة البنيوية للنموذج الإسلامي:** أثبتت الدراسة أن التمويل الإسلامي ليس مجرد بديل خالٍ من الربا، بل هو نظام استثماري وظيفي يتفوق على النظام التقليدي في قدرته على دعم الاقتصاد الحقيقي، حيث يوجه السيولة نحو الأصول الإنتاجية للمشروعات الصغيرة، مما يحقق استقراراً نقدياً ويقلل من حدة الفقاعات المالية والديون الوهمية.
2. **فجوة التطبيق (المرابحة مقابل المشاركة):** كشف التحليل عن وجود انحراف في التطبيق العملي؛ حيث تهيمن صيغ المديونية (المرابحة) على أكثر من 80% من التمويلات نظراً لسهولتها الائتمانية، بينما تتعطل صيغ المشاركة والمضاربة -التي تمثل جوهر التنمية الإسلامية- نتيجة ارتفاع مخاطر الأخلاق، ونقص الثقة، وغياب البيانات الائتمانية الشفافة لدى أصحاب المشاريع.
3. **الحتمية الرقمية كحل ائتماني:** خلص البحث إلى أن الابتكار الرقمي (FinTech) هو الجسر الذي سيعبر بالتمويل الإسلامي نحو المشاركات التنموية؛ فاستخدام تقنيات العقود الذكية والتقييم الائتماني البديل عبر الذكاء الاصطناعي كفيل بتقليل تكاليف المتابعة الميدانية وحل مشكلة نقص الضمانات العينية.
4. **تكامل الاقتصاد الاجتماعي والربحي:** لا يمكن للمصارف الإسلامية النهوض بالقطاع الصغير بمفردها؛ بل لا بد من رؤية مستقبلية تدمج بين المؤسسات المالية الربحية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (الوقف والزكاة) لإنشاء صناديق ضمان تكافلية وقروض حسنة تدعم المشروع في مراحل تأسيسه الأولى

التوصيات:

1. دعوة المصارف الإسلامية لتنويع محفظتها والتوجه نحو صيغ المشاركات بدلاً من الاعتماد الكلي على المرابحة.
2. مطالبة الحكومات بوضع أطر قانونية وتشريعية تحمي حقوق الأطراف في العقود التشاركية.

3. إنشاء مجلس أعلى لرعاية المشروعات الصغيرة ينسق بين المؤسسات التمويلية وأصحاب المشاريع ((Herş, 2025.

قائمة المراجع)

الأسرج، حسين .(2012) دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بحث مقدم للمؤتمر العلمي للمصارف الإسلامية، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب.

أحمد، فؤاد، ومحمد، حسن .(2016) التمويل الأصغر واقع التجربة للمؤسسات غير المصرفية. مجلة دراسات مجتمعية، مركز دراسات المجتمع، السودان، العدد (15)، ص ص 77-104.

الرشيدي، عبد الرحمن .(2020) التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية. مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (131)، ص ص 255-303.

الزيتوني، عبد القادر .(2012) صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة. بوابة FinDev، البنك الدولي، واشنطن.

عدة، بن سانية، وبوساحة، منور .(2021) التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة لأصحاب الحرف. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 8، العدد(2) .

عبد اللطيف، تيسير .(2022) التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان. مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 6، العدد(1) .

عياش، زكريا، ومناصرة، سعيد .(2016) التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد(3) .

Herş, Ahmet (2025). Islamic Microfinance: Challenges and Obstacles. Journal of Islamic Economics and Finance, 11(1), pp. 34-65. doi.org/10.54863/jief.1554339.

Milhem, Maysa'a (2024). Islamic Microfinance as a Mechanism for Financing SMEs in Jordan: An Analytical Evaluation. Dirasat: Shari'a and Law Sciences, University of Jordan, 51(1), pp. 67-80.